

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقاً لرأي مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ١٠ (وزارة الداخلية) فرع ٢ (البوليس) باب ٣ (أعمال جديدة) ، اعتماد إضافي قدره ٢١,٣٥٠ ج (واحد وعشرون ألفاً وثلاثمائة وخمسون جنيهاً) لتسوية قيمة الأسلحة والذخائر التي أخذت من وزارة الحربية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الوفر المتوقع في البند ٣٠ بالباب الثاني من ميزانية الفرع نفسه .

مادة ٢ - على وزراء المالية والاقتصاد والحربية والداخلية، تنفيذ هذا القانون ، كل منهم فيما يخصه ؛

مدربصر الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد
رئيس مجلس الوزراء
عبد الجليل إبراهيم العمري

وزير الداخلية
محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الحربية
زكريا محي الدين بكاشي (أ.ح) (فائد جناح) عبد اللطيف محمود البندادي

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقاً لرأي مجلس الوزراء ؛

صدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ١٠ (وزارة الداخلية) فرع ٢ (البوليس) باب ٣ (أعمال جديدة) ، اعتماد إضافي قدره ٨٠٠ جنيه (ثمانمائة جنيه) لشراء خمسة مotosيكلات .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب نفسه .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والداخلية ، تنفيذ هذا القانون ، كل منهما فيما يخصه ؛

مدربصر الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد
رئيس مجلس الوزراء
عبد الجليل إبراهيم العمري

وزير الداخلية
محمد نجيب لواء (أ.ح)

زكريا محي الدين بكاشي (أ.ح)